

سلامة يحشد الدعم العربي لخطة حل الصراع الليبي

إصرار على تمكين الإسلاميين من المؤسسات الحيوية



يبحث المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة عن دعم عربي ودولي لخطة الجديدة لحل الأزمة الليبية، وهو الأمر الذي يبدو صعبا في ظل إصرار على تمكين الإسلاميين من مؤسسات الدولة الحيوية كالمصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط.

القاهرة - يعمل المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة على إعداد خطة جديدة يطمح أن تحظى بدعم عربي قبل عرضها على أطراف الصراع ممثلي الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر وحكومة الوفاق بقيادة فايز السراج والمتشددين والكتائب المسلحة.

وعلمت "العرب" أن سلامة بجهز لعقد مؤتمر ليبي برموز وقيادات مختلفة عن الملتقى الذي كان من المقرر انعقاده في أبريل الماضي، والذي أُلغى بعد الهجوم الذي نفذته الجيش لتحرير طرابلس.

وقطع هجوم الجيش الطريق على من كانوا يحاولون تسخير المؤتمر الجامع لإيجاد جسم سياسي يمنح هيمنة تامة للإسلاميين على مفاصل الدولة الليبية.

ووصل سلامة إلى القاهرة الإثنين والتقى كبار المسؤولين لشرح تفاصيل خطته بهدف الحصول على تأييد مصر لها والتي تحسنت علاقته بها بعد أن اضطر إلى اتخاذ مسافة ظاهرة من حكومة السراج، وتراجع عن انحيازه المطلق للمليشيات المسلحة حيث بدت مواقفه مؤخرا أقل تشددا حيال الدور الوطني الذي تقوم به المؤسسة العسكرية الليبية.

خطة سلامة تمنح الشرق نصيبا كبيرا من السلطة في شكل هيمنة على الوزارات السيادية، في حين تظل الثروة بيد الإسلاميين

ويسعى المبعوث الأممي إلى استئثار العلاقة القوية التي تربط مصر بعدد من القوى الإقليمية والدولية والجيش الليبي على قاعدة مكافحة الإرهاب في المنطقة، والتي ساهمت في توفير غطاء سياسي للعمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الوطني في طرابلس، وخففت من حدة الانتقادات الموجهة إليه. وتكثفت مصادر دبلوماسية لـ "العرب" أن الأزمة الليبية سيتم التطرق إليها

على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة نهاية الشهر الجاري في نيويورك، وهو ما أكدته قمة الدول السبع في فرنسا مؤخرا، حيث تطرق عدد ممن تمت دعوتهم للقمة إلى الملف الليبي.

وأضافت المصادر أن سلامة يريد تجهيز المسرح العربي والحوار مع قادة في المنطقة للحصول على غطاء من الدول المعنية بليبيا كي يتمكن من جلب تأييد دولي لرؤيته في مرحلة لاحقة.

وتقوم خطة سلامة الجديدة على تشكيل ائتلاف حاكم، بموجب المؤتمر الوطني الذي لا يزال يريد عقده بصورة مغيبة، ويتخطى به عقبة الأجسام السياسية الراهنة، أي حكومة الوفاق والمجلس الرئاسي من دون التطرق إلى وضع مجلس النواب المنتخب في طريق، والذي قد يكون الأداة التي تشرعن مخرجات فكرة سلامة.

وعد سلامة بأن يستحوذ معسكر الشرق بقيادة المشير خليفة حفتر، على الوزارات السيادية، مثل الدفاع والداخلية والعدل، مع منح قيادات إسلامية محسوبة على الشرق مناصب مهمة، مثل مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني

الانتقالي السابق، وعلى العيساوي وزير الاقتصاد في حكومة السراج بحيث تحتفظ جماعة الإخوان بسيطرتها على مؤسسة النفط والمصرف المركزي من خلال أثرهما في الشرق وليس الغرب.

وقالت مصادر لـ "العرب" إن ما يريد سلامة القيام به هو "تفكيك جديد للعلاقة بين الشرق والغرب، ومبرر قوي لخلق فتنة بين الإخوان على أساس جهوي، وهو مخرج غير حكيم سياسيا، لأنه سيضعف الأزمة ولن يضع حلولاً لها".

وأوضح المحلل السياسي الليبي عيسى ريشوان لـ "العرب" أن المبعوث الأممي "يتاور سياسيا ويسعى لتحييد رأي عام عربي لدعم تشكيل حكومة جديدة في ليبيا على شكل ائتلاف، لكنها تشبه الرشوة السياسية للشرق الليبي، لأنها تمنحه نصيبا كبيرا من السلطة في شكل هيمنة على الوزارات السيادية، في حين تظل الثروة بيد الإسلاميين".

وأشارت مصادر ليبية لـ "العرب"، إلى أن هناك دعوات من قبل أمراء الحرب في مصراتة متصاعدة، تطالب بقطع الطريق على خطة سلامة والانتقال على حكومة الوفاق، وتشكيل "حكومة حرب" بعدما

ما الحل

يقنعوا أن مهمة السراج على وشك أن تطوي صفحاتها، ويكون على رأس القيادة السياسية للحكومة المزعومة فتحي باشاغا وزير الداخلية الحالي، ووضع صلاح بادي، قائد ميليشيا الصمود والمطلوب دوليا لإرتكابه جرائم حرب، على رأس القيادة العسكرية.

ويأتي هذا التحرك كتعبير عن التحدي ورفض أي حلول للتفاهم مع المشير خليفة حفتر، والاعتراف الواضح على خطة سلامة، والتصميم على المضي في طريق الحرب لأقصى مدى وعدم التخلي عن الدور المحوري الذي تقوم به المليشيات.

ويدعم هذا الاتجاه التحركات التي تقوم بها ميليشيات تابعة لمصراتة لتخريب مطار معيتيقة في طرابلس وتحويل حركة الطيران المدني إلى مطار الكلية الحربية في مصراتة، فضلا عن محاولة الإفراج عن نحو 2300 داغشي من المعتقلين داخل سجن ملحق بمطار معيتيقة، تحت سيطرة ميليشيا الردع بقيادة السلفي عبدالرؤوف كارا. واستبعدت مصادر في تصريح خاص لـ "العرب" أن يحصل المبعوث الأممي

على إجابات شافية من القاهرة، لأن خطته لم تتخل عن مقترحاته السابقة، وإن جاءت هذه المرة بطريقة التفاوضية، حيث لا يريد الرجل التخلي عن التيار الإسلامي، ويعمل من أجل منحه دورا سياسيا. ويبحث سامح شكري وزير الخارجية المصري مع سلامة الإثنين للتشاور حول سبل تفعيل المسار السياسي لتسوية الأزمة واستعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، وأطلعته على آخر نتائج اتصالات وجهود القاهرة لإنهاء الأزمة.

وشدد شكري على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في ليبيا، بما يحافظ على وحدتها وسلامتها الإقليمية ضمن تصور شامل لتنفيذ الاستحقاقات السياسية. وأكدت الجامعة العربية في بيان لها أن أمينها العام أحمد أبو الغيط التقى سلامة في مقر الجامعة بالقاهرة الإثنين، وتناول اللقاء آخر المستجدات العسكرية والأمنية والسياسية على الساحة الليبية وسبل تعزيز الجهود لإيقاف القتال الدائر حول طرابلس وضرورة العودة إلى المسار السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة.

رفض لانفراد الجيش الجزائري بالقرار السياسي

صابر بلدي

الجزائر - أشار قائد أركان الجيش الجزائري الجنرال أحمد قايد صالح لغطا كبيرا في أوساط سياسية مختلفة، بعد تقديمه مقترحا بتنظيم الانتخابات الرئاسية قبل نهاية العام الجاري، رغم أن الأمر لا يدخل ضمن صلاحيات الجيش واعتبر تجاوزا لصلاحيات المؤسسات الانتقالية (رئاسة الدولة وحكومة تصريف الأعمال) في الإعلان عن موعد الاستحقاق الرئاسي.

وفي أول رد فعل ميداني على دعوة الجيش لتنظيم الانتخابات الرئاسية منتصف شهر ديسمبر القادم، خرج الآلاف من الطلبة من جامعات العاصمة وبعض المدن الجزائرية كوهران وبجاية وتيزي وزو، للتعبير عن رفضهم للجيش بالقرار السياسي في البلاد، والتعبير عن رفض الانتخابات المعلنة عنها، والتمسك بالمطالب الأساسية للحراك الشعبي، ليكون بذلك أول امتحان لقرار السلطة، في ظل عدم الاستقرار الذي تعيشه البلاد منذ سبعة أشهر.

وفيما رحبت أحزاب السلطة (التجمع الوطني الديمقراطي وجهة التحرير الوطني) بالذهاب للموعود الانتخابي، وأيدها في ذلك رئيسا غرفتي البرلمان سليمان شنين وصالح قوجيل، اللذان عبرا عن دعمهما لـ "اقتراح الجيش"، والذهاب لإرساء قواعد أكبر مؤسسات الدولة، فإن القرار أحدث صدمة لدى الطبقة السياسية، قياسا بما أجمعت عليه حول ما تراه عدم توفر الشروط الأساسية لتنظيم الانتخابات.

وجدد قايد صالح، في كلمة الثلاثاء، انتقاد القوى السياسية الراضية للمخارج المعروضة من طرف السلطة للخروج من الأزمة، وقال إن "مؤلاء يشككون في أي مبادرة، وعلى الجميع الابتعاد عن الزج بالبلاد في مآهات تستخدم أجنحة العصاة"، في إشارة إلى رموز نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، المسجونين منذ عدة أشهر في البليدة والحرش.

وأضاف "على الجميع الابتعاد عن السلبية وتطبيق العزائم، وأن الحلول يتوجب أن تكون مستلهمة من واقعنا وتجاربنا"، ردا على دعوات المرحلة الانتقالية والاستفادة من بعض التجارب في البلدان التي عاشت ظروفها مشابهة للوضع بالجزائر.

الحملة الانتخابية في تونس تدخل يومها الثالث بوعود باهتة

الجباي الأمين العام السابق لحركة النهضة، وأستاذ القانون الدستوري قيس سعيد والكاتب الصحافي الصافي سعيد.

كما يتنافس فيها أيضا رجل الأعمال ومؤسس القناة التلفزيونية الخاصة "نسمتة تي في"، نبيل القروي الذي يقبع حاليا في السجن، ورجل الأعمال المثير للجدل سليم الرياحي الموجود حاليا خارج تونس بعد صدور أحكام قضائية ضده بتهمة التهرب الضريبي وغسل الأموال.

وتتميز قائمة المتنافسين بوجود أسماء أربعة مرشحين سبق لهم أن شاركوا في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 23 نوفمبر 2014، وهم منصف المرزوقي الذي تنافس في الدور الثاني ضد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، حيث حصل على 44.31 بالمئة من الأصوات، والهاشمي الحامدي الذي خرج من الدور الأول بعد حصوله على 5.7 بالمئة من أصوات الناخبين، وسليم الرياحي (5.55 بالمئة)، وأحمد الصافي سعيد (0.80 بالمئة).

وكانت الحملات الانتخابية لهذا الاستحقاق الرئاسي المبكر قد انطلقت السبت الماضي على مستوى المغتربين التونسيين، حيث افتتح المرشح يوسف الشاهد حملته في مدينة ليون الفرنسية، بينما اختار مرشح حركة النهضة عبدالفتاح مورو العاصمة الإيطالية روما. وانطلقت قبل يومين داخل تونس، لتتواصل إلى غاية الثالث عشر من الشهر الجاري، حيث يكون الصمت الانتخابي يوم الرابع عشر، وفتح صناديق الاقتراع يوم الخامس عشر من الشهر الجاري.

عاما) لم يتردد في القول لـ "العرب" إنه لن يُشارك في هذه الانتخابات لأنها لن تأتي بأي تغيير جوهري للمشهد العام في البلاد.

وبعد أن عُبر من جلسته مُحركا الكرسي الذي يجلس عليه داخل مقهى في شارع محمد الخامس بتونس العاصمة، تابع قائلا "انظر إلى هذه الملصقات وتلك الصور الكبيرة، هل تجد بينهم من يُعبر على هوم الشباب، وما يعانيه من بطالة وتهيمش... اللعبة مكشوفة، وهي لا نزلتها وشفافيتها... لذلك لن أشارك فيها رغم أنني سجلت اسمي في سجل الناخبين بإحدى الدوائر الانتخابية بين عروس".

وفيما كانت فدوى تُجادل تدخل كهل كان يجلس بالجوار قائلا "اسمي عبدالرزاق بن بريك، أبلغ من العمر 51 عاما، وأنا مدرس تعليم ثانوي، أتفق مع الرأي الذي يقول إنه لا جدوى من المشاركة في الانتخابات، غير أنني اختلفت معي في الأسباب".

وأوضح "نعم لن أشارك في الانتخابات، والسبب أن الأسماء المطروحة الآن تفقد إلى المصداقية، وهي غير قادرة على الإقناع، ثم وقبل كل شيء لا أرى أحدا من المرشحين قادرا على ملء كرسي قرطاج الذي جلس عليه الراحل الحبيب بورقيبة".

ويتنافس في هذه الانتخابات المُبكرة 26 مرشحا، أبرزهم رئيس الحكومة يوسف الشاهد ووزير الدفاع المُستقبل عبدالكريم الزبيدي وعبدالفتاح مورو مرشح حركة النهضة الإسلامية، ومهدي جمعة رئيس الحكومة الأسبق، وحامدي

الوسائل والأدوات، فإن ذلك لم يؤثر كثيرا على المزاج العام للناخب التونسي الذي بدا غير مهتم بما يجري حوله وبالعودة التي تستهده، بما يؤشر إلى استمرار العزوف الذي طبع الانتخابات الماضية التي عرفتها البلاد.

وفي هذا السياق، لا تُبدي فئة كبيرة من المواطنين، وخاصة منهم الشباب، حماسا للمشاركة في هذه الانتخابات، لعدة اعتبارات، منها انعدام الثقة في السياسيين، حتى أن الطالب أيمن ع (21



حملة تعمق الحيرة

وبالتالي تبديد الأجواء المُلتبسة التي تحيط بالمناخ العام لهذه الانتخابات، بما يفسح المجال أمام المرشحين للتنافس الديمقراطي الزهيه لكسب ثقة الناخب التي تعيد الطريق للوصول إلى قصر قرطاج الرئاسي.

ورغم كثرة المُتنافسين في هذا السباق الرئاسي، وتوزعهم على مختلف العائلات السياسية والفكرية والأيديولوجية، وكذلك أيضا تحرك الماكنات الانتخابية المشحونة بمختلف بنحو أسبوعي.

واتسم اليومان الأول والثاني لهذه الحملات الانتخابية بنوع من الإفراط في المحاولات التي تستهدف الاستحواذ على اهتمام الناخب تمهيدا لدفعه إلى صناديق الاقتراع في الخامس عشر من الشهر الجاري، حيث استخدم المرشحون مختلف الوسائل الدعائية للترويج لبرامجهم كالمصفاة الجدارية والرسائل النصية ومواقع التواصل الاجتماعي على شبكات الإنترنت.

كما حفلت هذه الحملات الانتخابية بوسائل الترويج التقليدية كالجمعيات الشعبية والاجتماعات الجماهيرية والخطب واللقاءات التلفزيونية والإذاعية، حيث لم تشهها لغاية الآن أي قلائل من شأنها تعكير أجواء سير العملية الانتخابية، باستثناء الاشتباك المُسلح في غرب البلاد الذي أسفر عن مقتل دركي، ومصراع ثلاثة مُسلحين. وتامل السلطات التونسية أن تتواصل هذه الحملات الانتخابية التي ينتظر أن يرتفع نسقتها خلال الأيام القادمة، بعيدا عن التوتر والعنف،

الجمعي قاسمي
صحافي تونسي



تونس - تدخل الحملات الانتخابية